البناء
السنة السادسة / الاثنين / 23 آذار 2015 / العدد 1740
Sixth year / Monday / 23 March 2015 / Issue No. 1740

تحدياتنا الاقتصادية... بين الأمس واليوم

■ لمياء عاصي

تحدّث الخبراء الاقتصاديون وصانعو القرار الاقتصادي في سياق التحضير للخطة الخمسية الحادية عشرة في بدايات العام 2011، قبل الأزمة التي سبّبتها الحرب القذرة على سورية، عن وجوب وجود نموذج اقتصادي جديد، يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة، وكانت الأسئلة تدور حول قاطرة النمو الأكثر فاعلية... والروافع الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الجديد، وكانت التساؤلات كثيرة، عن الآفاق الواعدة لكلّ من قطاعي الصناعة والزراعة وكذلك السياحة؟ وما هي الأولويات التنموية...؟ هل ستكون بالاستثمار في البنى التحتية... أم في التقانة الحديثة؟ والكلّ مقتنع بأنّ تطوير وتأهيل الكوادر البشرية وقوة العمل تحتلّ أولوية كبرى، وأصبح هناك شبه إجماع على أهمية توسيع القاعدة الصناعية، والارتقاء نحو الصناعات الأكثر استخداماً للتقانات العالية.

أما التحديات التي كانت تواجه الاقتصاد السوري قبل الأزمة، فقد كانت تتلخص بثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: تعزيز مستوى الجودة والابتكار والإبداع في المنتج الوطني: حيث كانت المنتجات السورية، تعاني من عدم قدرتها على إثبات حضور متميّز وقويّ في الأسواق الداخلية والخارجية، بسبب ضعف مقاييس ومعايير الجودة، لذلك اعتمد المنتج السوري ولفترات طويلة، على السعر في المنافسة لا على الجودة والابتكار، كما اعتمد التقليد للمنتجات الأخرى، مثلاً، قطاع الألبسة، بالرغم من التاريخ الطويل لسورية في الصناعات النسيجية، بقيت صناعة الألبسة تفتقد إلى الجودة وعناصر الابتكار والتصميم، ما أدّى بها إلى اللجوء لأسواق محدّدة تقبل بمستويات جودة أقلّ مقابل السعر الأكثر انخفاضاً، إذ أنّ المنتجين السوريين، وبدلاً من البحث عن موديلات وتصاميم مبتكرة والعمل على موضوع القيمة المضافة في المنتج، قاموا بتقليد المنتج الأجنبي بجودة أقلّ والتركيز على السعر كعامل أساسي للمنافسة، وهذا كان كارثياً على سمعة المنتج السوري، إذ أنه في عالم الانفتاح التجاري وبعد ظهور المنتجات الصينية العالية الجودة الرخيصة الثمن، أصبح من الصعب جداً الاستمرار في الاعتماد على المنافسة بالسعر فقط.

ثانياً: المشاريع الصغيرة والمتوسطة: برغم وجود استراتيجية وطنية لهذه المشاريع، إلا أنه لم يصدر قانون واحد لتشجيع الشركات والمشاريع الصغيرة أو المتناهية الصغر... كلّ الشركات مهما كان حجمها أو النشاطات التي تقوم بها، تخضع لنفس الشروط، حيث يطلب منها أن تمتلك سجلاً تجارياً... ومكاناً تجارياً، وأن تلتزم بالاشتراطات الضريبية... والنقطة الأكثر صعوبة التي واجهتها تلك الشركات الصغيرة، هي عدم قدرتها على الحصول على أية قروض بسبب الاشتراطات والضمانات الكبيرة المطلوبة، فبقي دور روّاد الأعمال ضعيفاً جداً، ويحتاج إلى معجزة للتمكن من الإقلاع في أيّ عمل، وبقي قطاع الأعمال محتكراً من قبل الأقوياء فقط، مما جعل الشباب يُقبلون على الوظائف الثابتة، التي قد تؤمّن لهم الحدود الدنيا للمستلزمات المعيشية.

ثالثاً: الاندماج في الاقتصاد الدولي، وهو لا يعني الانضمام إلى منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأخرى فقط، ولكن الأهمّ هو أن يتمكن المنتجون من بناء القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية والمحلية من خلال القدرة على التكيّف وتبنّي المعايير العالمية، سواء بالنسبة إلى الجودة أو المكوّن التكنولوجي في المنتجات، وقد كان واضحاً، أنّ الاقتصاد السوري لن يتمكن من المنافسة في ظلّ التقاليد التي حافظ عليها لفترات طويلة، وسيبقى يدور في إطار تصدير المنتجات الأولية أو النصف مصنّعة في أحسن الأحوال واستهداف الأسواق الفقيرة... وغنيّ عن القول، إنّ هذا لن يؤدّي إلى زيادة في القيَم المضافة في الاقتصاد، ولن يساهم في رفع المستوى المعيشي للفرد السوري.

إنّ المحاور الثلاثة السابقة، كانت أهمّ ما يشغل بال صنّاع القرار والمخططين الاقتصاديين قبل الأزمة، فماذا عن اليوم؟ وبعد أربع سنوات من الحرب المدمّرة التي أطاحت بالمنشآت الإنتاجية والاقتصادية، والأيدي العاملة والماهرة التي هاجر قسم غير قليل منها، كما سبّبت هجرة الكثير من رؤوس الأموال السورية إلى خارج البلد... وهذا ما يمكن اعتباره الأسوأ على الاقتصاد، الذي بات يعاني شحّاً في رأس المال ويعيق أيّ استثمار لازم وضروري.

إنّ التحديات الاقتصادية التي يواجهها السوريون اليوم، حكومة وشعباً كثيرة ومعقدة، بدءاً من الصعوبات التي تكتنف عملية تأمين حوامل الطاقة اللازمة للإنتاج سواء الكهربائية أو المشتقات النفطية لعمليات الإنتاج، وتأمين المواد الأولية، وضعف مستوى الأمان على خطوط النقل، وصولاً إلى عدم استقرار سعر الصرف وما يسبّبه من اختلالات اقتصادية شديدة، تزيد عدد الفقراء بشكل كبير، وقد أدّت إلى توقف العمليات الإنتاجية في كثير من القطاعات.

ولشرح الفكرة، نأخذ كمثال، صناعة الأدوية التي أثبتت نجاحاً، وكانت معامل الأدوية السورية، تكفي السوق المحلية بنسبة تقارب الـ90 في المئة، وتصدّر قسماً من إنتاجها إلى عدد من الدول، ولكن بعد هبوط سعر الليرة السورية، ارتفع ثمن المواد الأولية المستوردة اللازمة لصناعة الدواء وأصبحت تكلفتها بالليرة السورية أكبر بكثير من السعر القديم، وفي نفس الوقت، امتنعت وزارة الصحة عن رفع سعر الأدوية بما يقابل ارتفاع تكلفتها الحقيقية،رنظراًإلى حساسية الدواء بالنسبة للمواطنين، مما أدّى إلى امتناع المصنّعين عن إنتاجها وتوقف الكثير من خطوط الإنتاج. هناك أوضاع مشابهة تقريباً، في الكثير من القطاعات مثل: صناعة الألبسة، والمواد الغذائية وغيرها، التي وبالإضافة إلى تأثير اختلالات سعر الصرف عليها، أضحت تعاني من صعوبات في تأمين رأس المال اللازم لتجديد خطوط الإنتاج وتشغيلها، في ظلّ توقف شبه كامل للقروض والخطوط الائتمانية من المصارف المحلية.

أمام واقع اقتصادي صعب يشبه الحلقة المفرغة، حيث الفقر يؤدّي إلى إحباط اقتصادي، والأخير يؤدّي إلى المزيد من الفقر. لكسر هذه الحلقة اللامنتهية، لا بدّ من اتخاذ بعض الخطوات الضرورية التي تساعد على الخروج من هذه الحالة، باتجاه التعافي بشكل تدريجي ولكن بثبات.

إنّ أهمّ هذه الخطوات هي كما يلي:

أولاً: محاولة تثبيت سعر الصرف عند سعر معقول ومنع أيّ انخفاض جديد في سعر الليرة.

ثانياً: اتخاذ إجراءات قوية وفعالة لرفد الإيرادات العامة للدولة، وفي هذا الإطار لا بدّ من التصدّي لبعض الملفات الشائكة مثل (التهرّب الضريبي، الفساد، أملاك الدولة والتعديات المجانية، وغيرها). للتمكن من زيادة الإنفاق الحكومي في بعض المجالات كطريق وحيد للبدء بالتعافي الاقتصادي.

ثالثاً: لا بدّ من البحث عن شركاء دوليين للإقلاع في عملية إعادة الإعمار ولو بشكل تدريجي في المناطق الآمنة بعيداً عن البيروقراطية القاتلة، إذ أنّ ضخّ الأموال في الاقتصاد، هو السبيل الوحيد لإعادة دفع العجلة الاقتصادية.

رابعاً: إنّ التغيير في أسلوب وطريقة صنع القرار الحكومي الاقتصادي والتنموي هو أكثر من ضروري، والاتجاه أكثر نحو اللامركزية، وجعل السكان المحليين في المناطق والمحافظات، منخرطين أكثر في اجتراح الحلول الاقتصادية والتنموية الأنسب لمناطقهم، وحسب الميزات التنافسية في كلّ منطقة، إذ أنّ الاعتماد على الحلول الآتية من المركز والمثقلة بالبيروقراطية وتضارب المصالح المختلفة، أصبح من مخلفات الماضي بالنسبة إلى معظم الدول.

أخيراً، لا بدّ من القول، إنّ التمنيات والشعارات... والاستعراضات الإعلامية لا تصنع حلولاً لمشاكل بنيوية معقدة وصعبة، بل إنّ الحلول عادة تكون عبارة عن حزمة كبيرة من الإجراءات المتكاملة، يتمّ فيها تعاون كلّ قطاعات المجتمع والحكومة، وتحتاج إلى إرادة وعمل دؤوب... وتغيير دائم في السياسات حسب ما يفرضه الواقع، حيث لا توجد أيّ حلول... بمثابة عصا سحرية.

دامرجي في السراي لبحث أوضاع المستأجرين والمالكون أعلنوا تعليق تحركهم

زار رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في بيروت وجيه دامرجي رئيس الحكومة تمام سلام في دارته في المصيطبة، وعرض معه هموم المواطنين ومشاكلهم في بيروت وأبرزها هواجس المستأجرين ومخاوفهم من القانون «المجحف الأسود للإيجارات»، ونقل دامرجي مطالب المستأجرين «بقانون عادل ومتوازن يحمي الفقراء وكبار السن».

وخلال اللقاء صودف وجود رئيس لجنة الدفاع عن المالكين جورج رابحية ورئيس تجمع المالكين باتريك رزق الله، الذي أعلنت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة، في بيان، أنه نقل إلى الرئيس سلام «طلب النقابة والتجمع بإصدار المراسيم الخاصة بإنشاء صندوق دعم ذوي الدخل المحدود من المستأجرين، وفقاً لأحكام القانون الجديد للإيجارات».

وتمنى سلام على الطرفين «التعبير سلمياً عن مطالبهما وسحب فتيل المواجهة من الشارع، لأنّ الخلاف ليس بين المالكين والمستأجرين والدولة ستتحمل مسؤولياتها في هذا الموضوع».

وفي السياق نفسه، وجهت هيئة الدفاع عن المستأجرين نداء إلى مجلس القضاء الأعلى والمرجعيات الروحية والسياسية والنواب والوزراء والمجتمع المدني، معتبرة أنّ قانون الايجار الجديد «سيفجر قضايا اجتماعية حادة بين المستأجرين والمالكين»، طالبة «الإسراع في وضع حدّ لهذه المهزلة الاجتماعية التي تتهدّد فقراء لبنان في مسكنهم وحياتهم العائلية».

كما أملت من النيابة العامة التمييزية والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي «العمل لمنع أي شخص من الاحتماء في تفسير بعض النقاط الملتبسة في قانون الإيجارات والإمعان في التعرض لحرمة البيوت والمنازل، وخصوصاً أنّ القانون غير صالح للتطبيق ومطعون فيه وتتنامى التحركات الميدانية للاعتراض على روحيته وأهدافه التهجيرية، في ظلّ عدم وجود خطة إسكانية على المستوى الوطني، بما يؤمن العدالة الاجتماعية والاستقرار العائلي للطبقات الفقيرة».

> هيئة الدفاع عن المستأجرين: القانون غير صالح للتطبيق ومطعون فيه في ظلّ عدم وجود خطة إسكانية على المستوى الوطني

وطالبت «بملاحقة كلّ من يحاول ان يعتدي على حرمات المنازل وكرامة العائلات»، محذرة من «خطر بعض الممارسات غير القانونية والتي تمارس التهويل والضغوط على الناس لإيهامهم بأنّ القانون نافذ»، آملة أن «يقول القضاء كلمته وأن يضع الأمور في نصابها القانوني كي يشعر الناس أنهم يعيشون في حمى دولة القانون والعدالة».

ودعت إلى «منع أي شخص من دخول بيوتهم بحجة التخمين، إلا إذا كان مزوداً بإذن من القضاء والمراجع المختصة».

وكانت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة أعلنت في بيان، تعليق اعتصامها الذي كان مقرّراً صباح اليوم، مؤكدة أنّ «تحركاتها لم تكن يوماً ضدّ المستأجرين الذين أبدوا طيلة الفترة السابقة، ولا يزالون، حرصاً على أفضل العلاقات بينهم وبين المالكين، ضمن الأطر القانونية المرعية الإجراء، والأهم ضمن قواعد العلاقات الاجتماعية والأخوية بين الطرفين، لكنّ هذه التحركات كانت دائما لمطالبة الدولة بإعادة التوازن إلى العلاقة القانونية والتعاقدية ضمن الطرفين، وفي كنف قانون عادل ومتوازن يعيد إلى المالك حقه في تقاضي البدلات العادلة للإيجارات وفقاً لأحكام الدستور باحترام حقّ الملكية».

من جهة أخرى، استقبل رئيس الحكومة وفداً من نقابة عمال ومستخدمي النقل المشترك برئاسة النقيب ريمون فلفلي أطلعه، حسب بيان للنقابة، على «الأوضاع الحرجة والمريرة التي تمرّ بها المصلحة وانعكاساتها الخطرة على العاملين فيها، نتيجة التهميش والإهمال منذ سنوات لهذا المرفق العام الحيوي والخدماتي، لصالح القطاع الخاص الذي أثبت فشله الذريع في أن يكون البديل عن النقل المشترك الذي كان يقوم بتأمين خدمة النقل شبه المجانية للركاب ولا سيما الفقراء وذوي الدخل المحدود وطلاب المدارس والجامعات، والمساهمة في التخفيف عن كاهلهم من الظروف المعيشية الصعبة والارتفاع المتواصل لغلاء المعيشة ونسب التضخم الذي يثقل كاهل المواطنين».

أبو فاعور: سوق العمل تحتاج إلى آلاف الممرضات والممرضين

خلال اللقاء في معهد راشيا الفني

في إطار التعاون بين وزارة الصحة العامة وجامعة الحكمة في بيروت، عقد لقاء في معهد راشيا الفني، حضره وزير الصحة وائل أبو فاعور وعميدة كلية الصحة في جامعة الحكمة آمال منصور، رئيس اتحاد بلديات قلعة الاستقلال عصام الهادي، الشيخ رشيد حماد ممثلاً اتحاد بلديات جبل الشيخ، رؤساء ومدراء مستشفيات حكومية ومعاهد ومهنيات فنية، وعشرات الممرضات والممرضين.

وأكد أبو فاعور «أنّ لبنان في حاجة إلى ما يقارب 25 ألف ممرضة وممرض، والمؤمن منها فقط ستة آلاف»، معرباً عن اعتقاده «أنّ هذا القطاع الوحيد في لبنان الذي نحتاج فيه إلى موظفين في سوق العمل، على عكس الكثير من القطاعات التي تعاني فائضاً في السوق، ونحن في هذه القرى في البقاع الغربي والأوسط وراشيا وحاصبيا ومرجعيون في حاجة إلى فرص عمل أسوة بكثير من المناطق اللبنانية»، واصفاً المشروع التجريبي بـ«الرائد».

وأضاف: «نحن كوزارة صحة، بالتعاون مع جامعة مرموقة مثل الحكمة، نسعى لنحول خريجي وخريجات المعاهد والمهنيات إلى مجازين في التمريض للعمل في المستشفيات»، لافتاً إلى أنّ «مستشفى بيروت الحكومي لا يزداد عدد الأسرة فيه لعدم وجود طواقم تمريضية وخريجين». وقال: «من هنا انطلقت الفكرة حيث ستستضيف جامعة الحكمة الممرضين والممرضات ليوم واحد في الأسبوع على مدى أكثر من سنة وشهرين «3 سيماستر» على أن يستكملوا أيام العمل التدريبية في المستشفيات الحكومية، مقابل بدل رمزي لينالوا إجازة في العلوم التمريضية، وهكذا نكون قد فتحنا لهم سوق العمل».

وإذ عبّر عن عنايته واهتمامه بالمستشفيات والناس، وليس فقط الخريجين الحاليين، شجع أبو فاعور «الدخول إلى اختصاص التمريض، من أجل خلق فرص العمل، وخصوصاً أنّ هناك شحاً في الوظائف العامة وفي المؤسسات الخاصة»، معتبراً أنّ «الفكرة كيف نستفيد من المهنيات وكيف نطور قطاع عمل جديد، عبر تطوير قدرات المتدربين لتحسين وضعهم التعليمي والوظيفي».

ولفت أبو فاعور إلى «أنّ المشروع الأكبر هو أن نفتح فرعاً جديداً في المنطقة، لأنه لا يجوز أن يحصل الطالب على شهادة TS ويبقى في المنزل».

اعتصام في برجا احتجاجاً على إهمال الدولة و«كهرباء لبنان»

احتجاجاً على إهمال الدولة ومؤسسة كهرباء لبنان، اعتصم حشد من أهالي بلدة برجا ظهر أمس، في الموقع الذي قتل فيه ابن البلدة الشاب عبد الرحمن أحمد دمج (36 عاماً) والذي صعقه خط التوتر العالي في المنطقة. وشارك في الاعتصام الأمين العام للحزب الشيوعي الدكتور خالد حداده ومختار المعنية جوزف القزي ورجال دين.

ودعا أدهم السيد باسم شباب برجا، إلى «إزالة أداة الموت التي تسببت بمقتل دمج وتهدّد حياة الناس»، مطالباً «بمحاسبة الفاسدين والمستهترين والمسؤولين عن هذه الجريمة».

وقال رئيس بلدية برجا نشأت حمية: «نجتمع اليوم لرفع الصوت عالياً رفضاً لما حصل مع رفيق من رفاقنا، كان كغيره متربصاً ومستعداً لمواكبة رفاقه لمواجهة أعداء الوطن والدولة، فإذا بإهمال الدولة يغدر به ويرديه».

رأى رئيس بلدية جدرا الأب جوزيف القزي، من جهته، «أنّ هذا اليوم هو نهار مقدس عندنا، وقد زاد تقديساً باستشهاد عبد دمج في جريمة نكراء بسبب إهمال المسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان وغيرها من مؤسسات الدولة». وأضاف: «نتضامن مع بعضنا البعض من جدرا والمعنية وبرجا لنؤكد أننا كلنا عائلة وأبناء منطقة واحدة، ونشدّد على التمسك بالصيغة التي نؤمن بها ونداقع عنها في العيش الواحد والمصير الواحد والتلوث الواحد والحياة الواحدة».

وألقى المربي الدكتور كمال دمج كلمة العائلة مؤكداً «أننا جئنا لنصرخ عالياً بوجه كل الذين يرتكبون الإهمال والمهملين، وجئنا لندين هذه الجريمة النكراء التي أودت بشهيدنا الغالي عبد الرحمن دمج، شهيد الواجب وبرجا والإقليم»، ودعا إلى «محاسبة المسؤولين عن الجريمة لئلا يتكرر هذا الإهمال في حقّ المواطنين في المنطقة».

جائزة أفضل التطبيقات الذكية لوزارة الصحة

تسلمت مديرة البرنامج الوطني للصحة الإلكترونية في وزارة الصحة العامة لينا أبو مراد درعاً تكريمية للوزارة وشهادة تقدير، بعد فوزها بجائزة أفضل التطبيقات الذكية عن فئة الوزارات على مستوى الجمهورية اللبنانية عن تطبيق(MOPH Mobile App)، خلال احتفال أقامته أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية «الذراع الإداري والتنظيمي لمسابقة درع الحكومة الذكية»، في دورتها السادسة والجهاز المركزي لدولة الكويت، برعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء – رئيس مجلس إدارة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الشيخ محمد عبدالله الصباح وحضوره، في فندق سمفوني ستايل في الكويت.

وحضر الاحتفال إلى الشيخ الصباح: سفير لبنان في الكويت خضر حلوي وعدد من سفراء الدول الفائزة بالجائزة، وهي: الإمارات، الأردن، سلطنة عمان، دولة قطر، الكويت، مصر، البحرين، والسعودية.

فرعون رعى حفل إطلاق «وردة بيبلوس»: جبيل ستبقى لكلّ السياح

رعى وزير السياحة ميشال فرعون حفل إطلاق «وردة بيبلوس» باللون الأرجواني، الذي نظمته لجنة مهرجانات بيبلوس الدولية بالتعاون مع بلدية جبيل.

وأشار فرعون إلى «أنّ مدينة جبيل تشكّل رسالة سياحية رائدة في لبنان»، وقال: «نتمنى أن نرى هذه الأجواء الحضارية في كلّ لبنان، ومع تمنياتنا أن نرى جبيل عاصمة السياحة العربية في العام 2016، فهذه المدينة التي كثر فيها محبوها والعاملون من أجل تطويرها وإنمائها ليست في حاجة إلى وزير للسياحة».

وأكد أنّ «الاتفاق السياسي على ضبط الوضع الأمني سيظلّ قائماً، بما يسمح بنمو السياحة التي هي ركن أساسي من أركان النمو الاقتصادي في لبنان»، مشيراً إلى أنّ «جبيل ستبقى مقصداً لكلّ السياح الأجانب».

ونوّه فرعون «بالجهود التطويرية التي يبذلها رئيس بلدية جبيل زياد حواط وفريق عمله من أجل إبعاد جبيل عن التجاذبات السياسية وجعلها المركز الأول لاستقطاب السياح العرب والأجانب واللبنانيين المغتربين، وبالإنجازات الكبيرة التي تحققت في المدينة وفي الميادين كافة»، مؤكداً «فخره بجميع المدن السياحية اللبنانية ولا سيما جبيل».

وشكر حواط، من جهته، لوزير السياحة «دعمه الكامل لتطوير السياحة الجبيلية»، معلناً ترشح مدينة جبيل - بيبلوس لجائزة عاصمة السياحة العربية لعام 2016، وشكر باسم الجبيليين، بكافة طوائفهم وانتماءاتهم، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك بيبلوس الدكتور فرنسوا باسيل لما قدمه من إنماء وتطوير لمدينة جبيل».

إقفال شركة لبيع المواد الطبية في صيدا وضبط مخالفات في سوق العطارين في طرابلس

بناء لإشارة النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيف رمضان، أقفلت القوى الأمنية شركة «أميغو» لبيع المواد الطبية، لصاحبها عبد السلام عاكوم بالشمع الأحمر في منطقة عبرا في صيدا، بعدما تمّ ضبط كميات من المواد الطبية فيها منتهية الصلاحية.

وفي الشمال، جال رئيس الدائرة الصحية في بلدية طرابلس غسان الشامي، ترافقه دورية من شرطة البلدية، على عدد من محال بيع اللحوم والأسماك في سوق العطارين في المدينة القديمة، معايناً مدى الالتزام بشروط سلامة الغذاء والصحة العامة.

وتمّ ضبط مخالفات، وجهت الدورية على إثرها إنذارات إلى أصحاب المحال المخالفة لإلزامهم «بالتقيد بالأنظمة الصحية، ولا سيما اعتماد برادات حديثة لعرض اللحوم والأسماك، بدلاً من عرضها على البسطات المكشوفة».

وجاءت الجولة بناء لتوجيهات محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا ورئيس بلدية طرابلس نادر الغزال.

قباني: تعيين الهيئة العامة للطيران يعزّز الثقة بلبنان ومطاره

رحب رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية النائب محمد قباني «بإعلان وزارة الأشغال العامة والنقل عن المباشرة في عملية تعيين الهيئة العامة للطيران المدني»، آملاً «أن تتمكن الوزارة مع وزارة التنمية الإدارية من استكمال عملية اختيار الأسماء، ومسارعة مجلس الوزراء إلى تعيين هذه الهيئة».

واعتبر قباني، في بيان، «أنّ هذه الخطوة هي الأساس في تنفيذ قانون الطيران المدني وأساس تطوير وتعزيز قطاع الطيران المدني، وتعزيز سلامة مطار بيروت الدولي، كما أنها خطوة لتعزيز ثقة المجتمع الدولي والمنظمة الدولية لسلامة الطيران المدني بلبنان ومطاره».

وطالب المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص «بالإيعاز إلى جهاز أمن المطار وفصيلة قوى الأمن في محيط المطار أن يقوما بالتنسيق مع سلطات الطيران المدني بمعالجة جدية لموضوع الحمام والكلاب الشاردة التي يمكن أن تشكل خطراً على الطائرات أثناء الإقلاع والهبوط، كما حدث مع طائرة لوفتهنزا قبل أيام».

ورود من «ليبان بوست» للأمهات في عيدهن

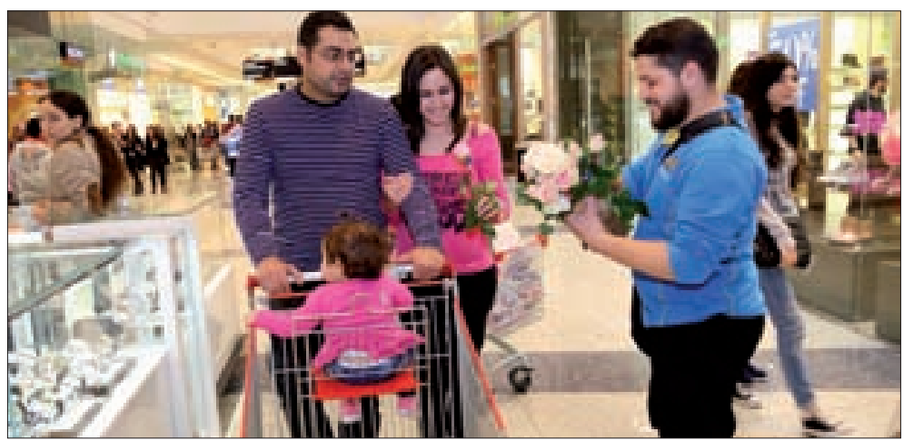

واكبت شركة «ليبان بوست» الأم في عيدها، بتقديمها الورود إلى السيدات اللواتي ارتدن مجمعي «سيتي سنتر» – بيروت و«سيتي مول» – الدورة، وتولى توزيعها مندوبو الشركة على العربات الكهربائية ذات العجلتين التي بدأت استخدامها أخيراً في بعض المهمّات.

وأوضحت «ليبان بوست» في بيان، أنها أرادت من هذه المبادرة «توجيه رسالة تقدير واحترام بواسطة بريد القلب إلى الأم اللبنانية التي تزين الوطن بورود عطائها وتضحياتها».

وجدّدت وعدها للأم اللبنانية ولجميع المواطنين، بالسعي «إلى التطوير المستمر وإلى تقديم أفضل الخدمات».

وكانت الشركة أعلنت أنها، مساهمة منها في الحفاظ على البيئة، بدأت باعتماد العربات الكهربائية ذات العجلتين، بدلاً من المركبات العاملة بالوقود، لتوزيع الطرود البريدية الصغيرة وتقديم الخدمات إلى المنازل والمكاتب في وسط بيروت وعدد من المدن الصغيرة.

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

أصدرت المديرة العامة لإدارة الإحصاء المركزي الدكتورة مرال توتليان، تعميماً حمل الرقم 3/527 ويتعلق بإنجاز الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الجديد لشهر شباط الماضي، وجاء فيه:

«سجل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان لشهر شباط 2015 ارتفاعاً وقدره 0.07 في المئة بالنسبة لشهر كانون الثاني 2015، كما سجل هذا الرقم على صعيد المحافظات ما يلي:

– ارتفاعاً في محافظة بيروت قدره 0.66 في المئة.

– ارتفاعاً في محافظة جبل لبنان قدره 0.36 في المئة.

– انخفاضاً في محافظة الشمال قدره 0.11 في المئة.

– انخفاضاً في محافظة البقاع قدره 1.71 في المئة.

– انخفاضاً في محافظة الجنوب قدره 0.25 في المئة.

– ارتفاعاً في محافظة النبطية قدره 0.17 في المئة.

مع العلم أنّ مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان لشهر شباط 2015 سجل انخفاضاً قدره 2.97 في المئة بالنسبة إلى شهر شباط 2014».